الفكر الديمقراطي عند العلامة علي الوردي

الأستاذ المساعد الدكتور
وجدان كاظم عبد الحميد التميمي
جامعة الكوفة ـ مركز دراسات الكوفة
wejdantaimim@yahoo.com

Democratic thought according to the scholar Dr. Ali Al- Wardi

Asst. Prof. Dr.
wejdan kadhim abdul hameed al-timimi
university of kufa - Kufa Studies Center

الملخَّص:-

يعد علي الوردي من أهم الشخصيات الفكرية العلمانية في العراق، ويعود له الفضل في تأسيس علم الاجتماع في العراق، إذ ظهرت أفكار هذا الرجل عند منتصف القرن العشرين، والى الان، وسوف نبحث مكانته الفكرية والسياسية والفلسفية والاجتماعية في المجتمع العراقي.

إذ تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث أهتم المبحث الأول دراسة التفاصيل اللغوية والاصطلاحية للديمقراطية، في المبحث الثاني تبين الديمقراطية الإسلامية من وجهة نظر علي الوردي، في حين أهتم المبحث الثالث والأخير من هذا البحث بقراءة علي الوردي للديمقراطية في المجتمع العراقي.

ولهذا البحث أسباب مختلفة في اختيار الموضوع إذ تظهر أن الديمقراطية عند علي الوردي من الرهانات الرئيسية في بناء الدولة المدنية وتحديث المجتمع، ومن ثم التعرف على فكر الوردي عن طريق معرفة صوره وأشكاله في مختلف النواحي.

لقد كانت مشكلة البحث قائمة على قراءة علي الوردي في تأويل بعيد ببناء العلاقة بين الماضي والحاضر بهدف رسم آفاق تاريخية للقراءة ترتبط بواقع جديد إذ كانت هذه القراءة هي إشكالية البحث.

وقد اعتمد البحث المنهج التاريخي، مع إعادة السبق الزمني الموضوعي، بهدف التحقق من فرضيات البحث ا وبغية الوصول إلى أهدفه الرئسية.

الكلمات المفتاحية: علي الوردي، الديمقراطية، الإسلام، المجتمع العراقي، الرسول ﷺ، الإمام علي عليه السلام، التجربة السياسية، الدولة المدنية، الفلسفة الديمقراطية، الديمقراطية العراقية.

Abstract-:

Ali Al-wardi is considered one of the most important secular intellectual figures in lraq, and he is credited with establishing sociology in lraq. the ideas of this man appeared in the mid - twentieth century and until now and social in lraq society.

As the research was dirided into three sections, the first topic concerned itself with the study of the linguistic and terminological roots of democracy.

Then, in the second topic, we examined Islamic democracy from the point of view of ali al-wardi, while the third section focused on ali-al-wardi,s reading of democracy in lraqi society finally.

We put a con clusion to this research, through which some important points about this research were indicated.

Keywords:- Ali-alwardi, Democracy, Peace, Lraqi society, Prophet mohammed peace Be upon him, Imam all peace be upon him, political exoerience, civil state, Democratic philosophy, Lraqi democratic.

المبحث الأول

التأصيل اللغوي والاصطلاحي للديمقراطية

يمكن لنا القول إن الديمقراطية[٠] مثلما ظهرت في أكثر الأدبيات الفلسفية والسياسية هي حكم الشعب للشعب بمعنى بزوغ مرحلة جديدة تظهر فيها اتجاهات سياسية وفلسفية متعددة قادرة على التعبير عن خصوصياتها الفلسفية والسياسية والاجتماعية والثقافية مع تعددية في الأحزاب السياسية.

أولا: الديمقراطية في اللغة

الديمقراطية مصطلح استعير من اللغة اليونانية وهو مشتق من كلمتين يونانية هما (Demos) وتعني الشعب و (Kratien) وعرفت بأنها حكم الشعب[١].

والديمقراطية هي مجرد تعبير لغوي مانع يتغير مضمونه بتغير المتحدث والظرف[٢].

وقد كان دخول كلمة الديمقراطية إلى اللغة العربية عن طريق الغرب وحصل ذلك في أواخر القرن التاسع عشر، إذ كان لتطور مفهوم الديمقراطية في الغرب أثره في نمو الديمقراطية وتطورها في الدول العربية[٣].

ثانياً: الديمقراطية في الاصطلاح

يرى العلامة علي الوردي أن الديمقراطية في الاصطلاح هي ليست محفوظات يتوعظ فيها الناس بل هي اعتماد الناس عليها في سلوكهم الواقعي[٤].

والديمقراطية هي حكم الشعب أي تستمد الحكومة سلطتها من الشعب الذي هو مصدر السلطات فهو يختار حكومته التي تكون دائما تحت سيطرته الفعلية[٥].

والديمقراطية أيضا هي سياسية الاعتراف بالآخر[٦].

إن الديمقراطية تستلزم مبدأين رئيسيين توأمين هما السلطة الشعبية على صنع القرار والمساواة في الحقوق لممارسة تلك السلطة[٧].

الديمقراطية هي حق عام للمقيمين في إقليم سياسي معين من حيث المشاركة والتصويت[٨].

والديمقراطية هي قبول بتعدد النخب في المجتمع وحقها في السياسية[٩].

وتعد الديمقراطية ترتيبات مؤسساتية للوصول إلى قرارات سياسية، إذ يتسنى لقادة القوى السياسية الحصول على السلطة اللازمة لصنع تلك القرارات عن طريق التنافس على أصوات الناخبين[١٠].

ومن ثم تعد " الديمقراطية عبارة عن إحدى حقائب غلادستون الوهمية التي تستطيع بشيء قليل من الحيلة والمهارة أن تجعلها تتسع لأي مجموعة من الحقائب الاجتماعية ترد وضعها فيها "[١١].

إن الديمقراطية في الممارسة تكون مفيدة في بلوغ صورتها المثالية والصورة المثالية لها لم تتحقق في الماضي، وليس متحققة في الحاضر ومن غير المنتظر تحقيقها في المستقبل المنظور[١٢].

والديمقراطية هي مأساة المشاركة التي تمثل التغير الجوهري الذي يحدد النظام الديمقراطي ويميزه من غيره من الأنظمة[١٣].

الديمقراطية هي صيغة لإرادة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، من خلال قواعد وأسس متفق عليها سلفا بين جميع الأطراف تضمن تداول السلطة بين الجميع من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة[١٤].

لقد كانت الديمقراطية عملا سياسيا يحتوي ويضبط حركة التناقضات والخلافات السياسية في أوساط المجتمع[١٥].

والديمقراطية هي مذهب فلسفي ونظام للحكم في الوقت نفسه بمعنى إن الأمة هي مصدر السلطة والقوة، وإرادتها منبع السيادة ومصدرها في الدولة ولا توصف السيادة بالشرعية إلا إذا كانت منبثقة عن إرادة الأمة مستندة إليه وهي كنظام للحكم يكفل الحقوق والحريات الفردية والجماعية[١٦].

وكانت الديمقراطية هي بمثابة أن الإنسان حيوان عاقل يصون حقه ويرفض الوقوع في الزلل ويؤكد على وجود قوى معتدلة يعهد بها إلى أشخاص يختارهم بنفسه، يظلون قائمين بأداء واجبهم ما داموا خاضعين لإرادته[١٧].

وتعد الديمقراطية في الاصطلاح هي نظام اجتماعي يتخذ من كرامة الفرد وشخصيته

وقيمته الاعتبارية أساسا للمشاركة في إدارة شؤون الحياة مع الجماعة وبأوضاع مختلفة، ويدل مفهوم الإدارة للديمقراطية على القيادة الجماعية التي تشرك المرؤوسين في اتخاذ القرار وتعتمد الشورى(١٨).

ولقد كانت ولازالت الديمقراطية هي الأسلوب الوحيد لحل المشكلات الاجتماعية(١٩).

والديمقراطية هي المعقولية والعدالة الاجتماعية(٢٠).

وتعد الديمقراطية إحدى القضايا المهمة التي انشغل فيها الفكر العربي المعاصر(٢١).

والديمقراطية في الاصطلاح هي حرية التزاوج(٢٢).

ومن ثم يمكن لنا القول إن هناك الكثير من التعريفات للديمقراطية في الاصطلاح، إلا أنها كلها تصف مضمونها بوصفها نهجا وأسلوبا يتبع سواء داخل مؤسسات الدولة لتوسيع رقعة الحريات السياسية وتعزيز المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار، أم داخل منظمات المجتمع المدني وفي الحياة العامة وفقا إلى ضوابط محددة.

وبناءً على ما تقدم فان استقراء مفاهيم الديمقراطية في الاصطلاح يظهر أنها تنم عن تبدل وتطوير واضحين في إبعاد مضمونها الذي يرجعه إلى تغير إبعاد ومديات امتزاج حقوق الإفراد الطبيعة التي كرستها الأفكار الموروثة عن الديمقراطية مع حقوقهم المكتسبة والناجمة عن تبلور وظهور التجمعات الاجتماعية في زمن لأحق.

بيد أن الديمقراطية بوصفها إيديولوجية سياسية تقوم على أساس نظره معينة إلى الإنسان والمجتمع وطبيعة هذه الإيديولوجية هي التي تسمح للتمييز بين الإشكال الكبرى المعاصرة في الديمقراطية.

المبحث الثاني

الديمقراطية الإسلامية من وجهة نظر العلامة علي الوردي

يرى علي الوردي " أن الحكومة الإسلامية أصبحت طاغية مستبدة تدوس بإقدامها حقوق الشعب وتنهب أمواله وهي مؤمنه بأنها ظل الله في أرضه، وهي إذن لا تختلف عن أيه حكومة أخرى من حكومات العصور القديمة "(٢٣).

ومن ثم لا ينكر أن الحكومة الإسلامية كانت تتخلف عن الحكومات القديمة التي اعتمدت على القران الكريم دستورا لها، ولكن هذا فرق ظاهري، بسبب أن القران الكريم (حمال أوجه) كما وصفه الإمام علي عليه السلام، وهو أذن لا يتخلف عن ذلك القانون الذي يحكم أصحابه فيه نهارا ويرقصون عليه ليلا، بيد أن اظلم الحكومات في هذا العصر هي تلك الحكومات التي اتخذت القران دستورا لها، وكان أيضا هارون الرشيد يرتل القران بخشوع ويقبله ويضعه على جبهته عدة مرات كل يوم، ولكن هذا لم يمنعه من أن يقضي المساء بين هزات البطون ودقات الطنبور ثم يغمى عليه بعد ذلك من خشية الله تعالى(٢٤).

وفي تقديري أن البعض من الحكومات الإسلامية في كانت تمتاز في ممارسة الظلم على شعوبها ويفعلون ذلك تحت غطاء الدين، ما عدا حكومة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وحكومات الخلفاء الراشدين الثلاثة، وحكومة الإمام عليه السلام والإمام الحسن عليه السلام، على الرغم من أن هذه الحكومة كان عمرها السياسي قصير.

أما بالنسبة إلى القران الكريم فهو كتاب رباني عظيم، وهو سجل الثورة المحمدية، ولكن المترفين يستطيعون أن يؤولوه ويفسروه كما يشتهون، فيخرجونه من طبيعته الأصيلة ويجعلونه بضاعة من بضائع الموتى، فلا يكاد يموت منهم ميت حتى يحشدون في سبيله عددا كبيرا من القراءة ليعطروه، بوابل من الختامات والرحمات – انه كان مرحوما(٢٥).

يرى الوردي أن الإسلام بدأ في أول أمره نظاما ديمقراطيا، ولكن الديمقراطية اختفت منه بعدما رفع معاوية المصاحف وقال للمسلمين: تعالوا نحتكم إلى كتاب الله، وكانت نتيجة الاحتكام إلى كتاب الله أن تولى يزيد أمر المسلمين وقال: لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل(٢٦).

وعندما نشاهد هذا الترف الخبيث مستحوذا كما يذكر الوردي على سلاطين المسلمين وأمراء المؤمنين يجب أن لا تنسى تلك الثورة الشعبية الكبرى التي قام بها أبو ذر الغفاري (ت ٣١ هجرية) وعمار بن ياسر(ت ٣٧ هجرية) وعلي ابن أبي طالب عليه السلام في مكافحة هذا الترف عند أول ظهوره في تاريخ الإسلام، وان تلك الثورة كانت فاشلة، بسبب أنها سبقت زمانها بعدة قرون، وعلى الرغم ذلك من الفشل لكنها بقيت في التاريخ رمزا للديمقراطية الإسلام ودليلا صارخا على أن حكومة الإسلام نشأت في أول أمرها من الشعب وبالشعب

ومن اجل الشعب، وتعد هذه الثورة امتدادا للثورة المحمدية، وعند قراءة هذه الثورة في بدايتها ونهايتها نجد وجود ديمقراطية تحارب الأسياد المترفين وتجعل الناس سواسية أمام الله وأمام القانون(٢٧).

فضلاً عن حكومة الإسلام هناك التجربة الرومانية من خلال تجربة مجالس الشيوخ، ومن ثم فان حكومة الإغريق كانت أول ديمقراطية وآخر ديمقراطية في التاريخ القديم ونسي هؤلاء حكومة الإسلام الأولى التي تمثلت في النبي محمد ﷺ والخلفاء الراشدين وان سيرة هؤلاء الخلفاء كانت سيرة ديمقراطية(٢٨).

يروى أن أبا بكر اعتاد قبل خلافته أن يجلب للضعفاء من جيرانه أغنامهم كرما منه ورفقا بهم، فلما تولى الخلافة سمع جارة له تقول " اليوم لا تجلب لنا.... " فقال " لعمري لا حلينها لكم..... " وأخذ يجلبها فعلا(٢٩).

ولما تولى عمر الخلافة قام في وجهه رجل يقول " والله يا عمر لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه، بحد سيوفنا " فقال له عمر " دعه فليقلها لي: نعم ما قال: لا خير فيكم إن لم تقولوها، لا خير فينا أن لم نقبل منكم "(٣٠).

أما سيرة الخليفة الثالث عثمان من الناحية الشخصية فقد كان الرجل ديمقراطيا على الرغم ما قيل عنه وما يقال: " يروى أن رجلا جاء إلى عثمان وهو يترصد له كأنه يريد اغتياله فأجا عثمان وجه الرجل وأوقعه على أسنه، فقال الرجل أوجعتني يا أمير المؤمنين " فلما وثق عثمان من سلامة نية الرجل جثى على الأرض وقال له: فافتد مني، فو الله ما حسبتك إلا تريديني " فقال الرجل " تركت " فيقول الوردي هذه ليست أخلاق حاكم مستبد يسوس بسياسة السيف والنطع، إنما هي أخلاق حاكم ديمقراطي، ولو لا تدخل أقربائه المترفين لسار في الناس سيرة صاحبيه في أرجع الظن(٣١).

وحين تولى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الخلافة بعد عثمان ظهرت في عهده الديمقراطية بصوره واضحة، إذ كانت ديمقراطية علي وصلت إلى اعلى الدراجات في العدالة وفي الحكم، ولن ولم يصل لهذه الديمقراطية حكام القرن العشرين(٣٢).

ويعد الإمام علي عليه السلام آخر الحكام في تاريخ الإسلام انثالت العامة على بيعته طوعا واختياراً، إذ قال عليه السلام " أن العامة لم تبايعني لسلطان غالب ولا لعرض حاضر "(٣٣).

ويذكر طه حسين أن الإمام علي عليه السلام قد بايعه الخاصة أكثرهم، وعندما رفض بعضهم بيعته تركهم أحرارا، ولم يجبر أحدا على مبايعته، بل خلى بينهم وبين ما أرادوا من الاعتزال، وقبل منهم ما قدموا من عذر، وقام في منع الثائرين من الوصول لهم(٣٤).

لقد كانت ديمقراطية الإمام علي عليه السلام تقوم على عدم محاسبة أي شخص على ما يذكر من آراء، بمعنى أوضح كان الإمام عليه السلام لا يعاقب أي فردا على تهمه يتهم بها، وإنما كان يعاقب الرعية عندما يظهرون له الخلاف أم يقطعون الطريق أم يقلقون الأمن، ويقول الوردي أن هذا هو ما تسير عليه الديمقراطية الان(٣٥).

وهنا يمكن لنا القول إن ديمقراطية الإمام علي عليه السلام تقوم على أن الرئيس يجب أن يختاره الشعب، وإذا ظلم الشعب يجب أن يعزله الشعب عن الحكم، وكذلك نقول إن الإمام الحسن عليه السلام عندما استلم الحكم أم الخلافة لمدة قصيرة (ستة أشهر) كان نهجه في الديمقراطية نهج الإمام علي عليه السلام نفسه، وفي ما يتعلق في العهد الأموي والعهد العباسي فلا توجد عندهم أي ديمقراطية، بل كان حكمهم يعتمد على حكم السيف والدم، انتهت الديمقراطية في الإسلام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين الثلاثة واشتهد الإمام علي عليه السلام واشتهد الإمام الحسن عليه السلام وكما ذكرنا سابقا، أما ما يخص العهود التي جاءت بعد العهدين الأموي والعباسي اللذين يمثلان الظالم في مختلف أنوعه من ناحية أهل البيت عليهم السلام ومن ناحية عامة الأمة الإسلامية، وعندما جاء المغول وسقوط الدولة العباسية في سنة ٦٥٦ هجرية ١٢٥٨ ميلادية كانت ثقافة المغول السلب والنهب والقتل، إذ لا توجد عندهم أي ديمقراطية، وكذلك يذكر التاريخ أن العثمانيين عندما احتلوا الدول العربية الإسلامية لمدة أربعة قرون وعشرين سنة كان حكمهم خاليا من أي نظام ديمقراطي واستمر هذا الحال إلى سقوط الدولة العثمانية على يد الاستعمار أم الاحتلال الغربي (الانكليزي والفرنسي والايطالي وغيره) لدول العربية الإسلامية، إذ كانت ثقافة هذا الاستعمار على قتل أي مقاومة لهم وسرقة ثروات هذه الدول التي سيطروا عليها، وحتى بعد تحرير هذه الدول العربية الإسلامية من الاستعمار الغربي، جاءت حكومات عربية إلى هذه الدول العربية الإسلامية، إذ لا يوجد عند هذه الحكومات أي نظام ديمقراطي أم شورى إسلامية، حتى يومنا هذا.

المبحث الثالث

قراءة العلامة علي الوردي للديمقراطية في المجتمع العراقي

يرى الوردي أن ميزة الفلسفة الديمقراطية هي تؤكد بوجود التنازع والاختلاف بين الناس، وهذا أمر لازم ومحتوم في الحياة الاجتماعية، بيد أنها تحاول أن تضع للناس قواعد مثل قواعد الكره حتى يستفيد البشر منها دون أن نسفك الدماء أو نثور الأحقاد، ومن ثم فان الفلسفة الديمقراطية الحديثة قد لا تؤمن بالحقيقة المطلقة وإنما تؤمن بدلالتها عنها بتلك الحقيقة التي يضعها الناس لان الديمقراطية تقضي على التفاعل السياسي، لذلك فان الأمر الذي يرفضه الوردي هو عدم شيوع الديمقراطية في الوطن العربي وفي العراق على وجه الخصوص لسيادة حكم الاستبداد الحديث، لذا جاء الحكام المعاصرون يتفاخرون في تمجيد الأجداد مثل حمورابي وآشور بانبيال والرشيد فشيدوا المتاحف وعمروا القصور، ولم ينظر إلى الشعب العراقي بوصفه شعبا هو الأكثر زخرفة وتنوعا من أي مثال أخر في العالم(٣٦).

وقال علي الوردي قبل أكثر من نصف قرن يجب على العراقيين أن يغيروا أنفسهم ويصلحوا عقولهم قبل البدء بإصلاح المجتمع، ويعود السبب في ذلك لأن التجارب القاسية التي مرت على الشعب العراقي أعطت له دروسا بليغة، فإذا لم يتعض بها فسوف يصاب بتجارب أقسى منها، لذلك على العراقيين أن يتعود على ممارسة الديمقراطية حتى تتيح لهم حرية الرأي والتفاهم والحوار من دون تفرض فئة أو طائفة أو قبيلة رأيها بالقوة على الآخرين(٣٧).

وقد أكد الوردي على أن الشعب العراقي منقسم على نفسه وفيه من الصراع القبلي والقومي والطائفي أكثر من أي بلد أخر، وليس هناك من طريق سوى تطبيق الديمقراطية، وعلى العراقيين أن يعتبروا من تجاربهم الماضية، ويستمر الوردي في الحديث فيقول " ولو مرت هذه الفرصة من أيدينا لضاعت منا أمدا طويلا "(٣٨)، ودعا الوردي إلى تجاوز خلافات التاريخ بين الشيعة والسنة فضلا عن اعتبار الخلاف بين الإمام علي عليه السلام والصحابة خلافا تاريخيا لا عقديا وقطع تلك الخلافات عن حراك العصر إلا عبر استلهام الدروس والعظات والعبر(٣٩).

ومرة أخرى فان الوردي لا ينكر أن تحقيق الديمقراطية في العراق لا يخلو من صخب

وعنف، إذ ليس في مقدور الشعب العراقي أن ينقلب بين ليلة وضحاها إلى شعب رصين يمارس الديمقراطية كالشعوب التي سبقته في مضمار الديمقراطية، فبالتأكيد انه يحتاج إلى زمن يستطيع به ممارسة الديمقراطية مرة بعد أخرى، وهو في كل مرة سيكون أكثر كفاءة وتعودا على ممارستها، فالديمقراطية ليست فكرة مجردة نتعلمها في المدارس أم تلقى في الخطابات الرنانة، وإنما هي تعود وممارسة عملية، وإذا بقينا نتظاهر بها قولا ولا نمارسها فعالا، فسوف نظل كما كنا يسطو بعضنا على البعض إلى ما لا نهاية له[٤٠].

ومن ثم يرى الوردي أن الديمقراطية ليست نظاما أو مصطلحا سياسيا فحسب، بل عدها إحدى ابرز الأسس التنظيمية داخل أي مجتمع، ومنها المجتمع العراقي، إذ لابد أن يتعالم ويتفاعل إفراد المجتمع مع هذا الأساس الحيوي في بنائه المدني المتحضر، مستعرضا مراحل تطور المجتمعات من تكويناتها القبلية إلى انتقالتها المتقدمة على حد تعبيره في تأسيس الدولة المستبدة، التي أعقبتها مرحلة الدولة ذات النظام والمؤسسات الديمقراطية، ويؤكد الوردي أن قيام الدولة خطوة كبيرة في نماء المجتمعات الإنسانية، إذ تمكن نظام الدولة من القضاء على القبيلة الذي ساد قرونا طويلة كوحدة أساسية وسياسية في تنظيم المجتمعات، هيمنت على مختلف مجريات الحياة فيه[٤١].

بيد أن الوردي قد حذر من الفهم الخاطئ للديمقراطية، لاسيما في مجتمعات الدول النامية ومنها العراق، وان ما ينتج من هذه الدول من ممارسات واندفاعات هي وعلى حد تعبيره أقرب إلى الغوغاء تدفعه في الهجوم على الطرف الأخر دونما مبررات موضوعية أو أهداف مرجوة من أجل الصلاح والإصلاح، مما ينجم عنها فوضى في السلوك على حد سواء[٤٢].

لقد شدد الوردي وبقوة على أن المناداة الديمقراطية يجب أن تخضع لأسس تربوية – فلسفية اجتماعية، تتطابق فيها الأقوال مع الأفعال والشعارات مع المضامين، لتكون منهجا سلوكيا لا شعارا استهلاكيا لهذا الحزب أو ذاك التيار، مؤكدا أن وضع الأسس السليمة للديمقراطية في المجتمع، وإن تطلب الأمر وقتا، هو الأقوام لبناء مجتمع ديمقراطي، حقيقي في العراق تتحد فيه المفاهيم مع السلوكيات، فتصبح أسلوب حياة، لا شكلا طارئا أو مظهرا عابرا[٤٣].

وعند نهاية هذا المبحث نقول إن علي الوردي كان على حق، عندما يذكر أن الأمل ضعيف في أن تقوم ديمقراطية في المجتمع العراقي، إذ يجب على العراقيين ترك الانقلابات

والثورات التي جاءت بعد القضاء على حكم الملوك والوصي في العراق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الحروب التي فرضها علينا النظام السابق في فترة حكمه الدكتاتورية فضلا عن التدخل الإقليمي في العراق ورفض الاحتلال الذي جاء في عام ٢٠٠٣، وعندما يتم ترك هذه الأمور يصبح أمام المجتمع العراقي ممارسة الديمقراطية في كل أنواعها، إذ إن الديمقراطية هي الجانب الحقيقي للقضاء على ما مر به العراق كما ذكرنا في ما تقدم من احتلال وحروب وانقلابات منذ تأسس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وإلى الان.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث حاولت الدراسة الإحاطة بمفردة الديمقراطية عند العلامة علي الوردي، تلك المفردة التي حاول الوردي الدافع عنها وجعلها أساسا في الوصول إلى الحقيقة المهمة وهي الحفاظ على حرية الرأي والتعددية والاختلاف، وأن هذه المفاهيم التي جعلها الوردي أساسا في المحافظة على المجتمع الديمقراطي، وخلف ذلك يحصل الاستبداد وغيره في المجتمعات ومنها المجتمع العراقي، وبناءً على ما تقدم فان هذه الدراسة توصلت إلى النتائج الآتية:

١- تعرض مفهوم الديمقراطية إلى تغيرات اختلطت بوصف إيديولوجيات كانت في الأصل نتاج لأفكار فلسفية ساقت في ثناياها فروض التطور الديمقراطي من خلال تجاذبات وتنافرات وجهات النظر حول مفهوم وبعد الديمقراطية ذاتها إلى الدرجة التي جعلت من المفهوم غير محصور في جانب واحد، سوء من حيث الماهية أم من حيث التأثير والتأثر، فجاءت مفاهيمه المتعددة إفرازا طبيعيا لتلك التجاذبات والتنافرات.

٢- تمكن الوردي من جعل كل من البعدين الزماني والمكاني في قراءة الديمقراطية، إذ كل من هذين البعدين جعل من الديمقراطية بعيدة عن المطلق وقربيه من " النسبية الهلامية " في تعرفيها، إذ أكد المبحث الأول من هذه البحث (التأصيل للغوية والاصطلاحي للديمقراطية) هذه الإشكالية عبر استقراءها لمضمون " النسبية الهلامية " في الإطار التاريخي والفلسفي.

٣- تعتبر الديمقراطية فلسفة سياسية واجتماعية غربية النشأة عرفتها الحضارة الغربية في البداية عن طريق فلاسفة اليونان، ثم تطورت نهضتها عن طريق العلاقة بين الشعب والدولة.

٤- تعد الديمقراطية فكرة سياسية تقوم على أساس نظرة معنية إلى الإنسان والمجتمع وأن طبيعة هذه الفكرة هي التي تسمح للتمييز بين الإشكال الكبرى المعاصرة في الديمقراطية.

٥- لقد كانت كل الحكومات الإسلامية تمتاز في الدكتاتورية والظالم على شعوبها في كل العهود الإسلامية والى الان، ماعدا حكومة الرسول ﷺ وحكومة الخلفاء الراشدين الثلاثة وحكومة الإمام علي عليه السلام وحكومة الإمام الحسن عليه السلام عندما استلم الخلافة لمدة قصيرة، إذ كان نهجه في الديمقراطية نفسه نهج حكومة الإمام علي عليه السلام.

٦- وقد كان العلامة علي الوردي على حق عندما يقول إن المجتمع العراقي هو مجتمع مستبد ولا يمكن أن تقوم به حرية الرأي والتعددية، بسبب أن العراق ظهرت به الكثير من الانقلابات والحروب والاحتلال فضلا عن التدخل الإقليمي.

هوامش البحث

• يرجع ظهور كلمة الديمقراطية لأول مره في التاريخ إلى المؤرخ اليوناني (توسيديدس) ٤٦٠ - ٤٠٠ ق. م وقال عن الديمقراطية أثينا بأنها ديمقراطية نموذجية - ينظر صول. ك بادوقر، ترجمة جورج عزيز، دار الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٣.

(١) شاكر العزاوي: الديمقراطية برنامج سياسي أم أسلوب للحياة الجديدة؟، مجلة الإسلام والديمقراطية العدد (٨)، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٣٦.

(٢) سمير امين: ملاحظات حول مناهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٠٧.

(٣) عصام سليمان: مدخل إلى السياسة، ط٧، دار النظام للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢١٣.

(٤) سعدون هليل: علي الوردي في النفس والمجتمع، دار السعدون، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١١٧.

(٥) خالد ناصر: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: سلسلة كتب المستقبل العربي (٤) ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٧.

(٦) الان تورين: ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوخة، منشورات وزارة الثقافية، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٦.

(٧) ديفيد بيتهام وكيفن بويلي: مدخل إلى الديمقراطية، ترجمة احمد رمو، سلسلة دراسات فكرية (٣٢)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧، ص ١٣١.

(٨) انتوني جيدنز: الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة احمد زايد و محمد محي الدين، المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣.

(٩) كري كار: الديمقراطية وغيرها، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٣.

(١٠) خضير عباس عطوان: العراق والتفسير الديمقراطي، مجلة أوراق عراقية العدد (٣)، مركز الفكر للدراسات والبحوث العراقية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢١.

(١١) أوستن رنى: سياسة الحكم، ترجمة حسن علي الذنون، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، نيويورك، ١٩٩٤، ص ٢٥٧.

(١٢) ثناء فؤاد عبد الله: مستقبل الديمقراطية في مصر ضمن مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الواحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٩.

(١٣) بشير محمد الخظرا: النمط النبوي - الخلفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٤٥٢.

(١٤) عبد الغفار شكر ومحمد مورو: المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، سلسلة حوارات للقرن الجديد، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٢١.

(١٥) عارف دليلة: ديمقراطية بنخبوية أم ديمقراطية شعبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٧٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص٥٠.

(١٦) محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، القوة والدولة، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٠، ص٢٢١.

(١٧) دليل بيرنز: الديمقراطية، ترجمة محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، سلسلة المعارف العامة، بيروت، ١٩٣٨، ص٩.

(١٨) احمد زكي بدوي: معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتب اللبناني، بيروت، ١٩٨٩، ص ٤٢.

(١٩) عصمت سيف الدولة: الديمقراطية والوحدة العربية في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٤

(٢٠) عباس سعيد الاسدي: النظام المثالي لتولي السلطة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٩.

(٢١) برهان غليون وآخرون: حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٨.

(٢٢) همايون كبير: العلم والديمقراطية والإسلام: ترجمة عثمان نويه، دار الهلال، مصر، ١٩٥٩، ص ٢٤.

(٢٣) علي الوردي: مهزلة العقل البشري محاولة جديدة في نقد المنطق القديم لا تخلو من سفسطة، دار ومكتبه دجلة والفرات، بيروت، ب ت، ص ٢١٩.

(٢٤) علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٢١٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢١٩

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٠

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٠

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٠

(٢٩) علي ثويني ومازن لطيف: علي الوردي والمشروع العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٨٠

(٣٠) علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٢٢١.

(٣١) علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٢٢١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٣٣) عباس محمود العقاد: عبقرية الإمام علي، دار الانجلوا، القاهرة، ب ت، ص ٧٩.

(٣٤) طه حسين: الفته الكبرى، ج٢، القاهرة، ب ت، ص ٤٢.

(٣٥) علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٢٢٣.

(٣٦) علي عبد الهادي المرهج: الجهد الفلسفي للعلامة علي حسين الوردي، بحث ضمن كتاب الفلسفة العربية المعاصرة تحولات الخطاب من الجمهود التاريخي إلى مأزق الثقافة والايدولوجيا، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٤، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٣٧) علي الوردي: دروس في حياتي، بغداد، ب ت، ص ٢٣١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٣١

(٣٩) هشام عدوان: العلم والحرية والديمقراطية أعمدة الوطنية العراقية، نقلا من كتاب علي الوردي والمشروع العراقي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، س ٢٤٠

(٤٠) ابراهيم الحيدري: علي الوردي شخصية ومنهجه وأفكاره الاجتماعية، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٩٢.

(٤١) علي الوردي: الطبيعة البشرية، تقديم سعد البزاز، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص٧٣ - ٧٥.

(٤٢) علي القطبي: الديمقراطية في العراق وقفات مع الراحل علي الوردي، الموقع علي الشبكة الدولية (الانترنت)،.. comwww.kitabat

(٤٣) علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط٢، المكتبة الحيدرية، قم، ١٩٩٦، ص ٢٨٣.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب

١- ابراهيم الحيدري: علي الوردي شخصية ومنهجه وأفكاره الاجتماعية، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠٠٦.
٢- احمد زكي بدوي: معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتب اللبناني، بيروت، ١٩٨٩
٣- الان تورين: ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوخة، منشورات وزارة الثقافية، دمشق، ٢٠٠٢.
٤- انتوني جيدنز: الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة احمد زايد و محمد محي الدين، المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
٥-أوستن رني: سياسة الحكم، ترجمة حسن علي الذنون، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، نيويورك، ١٩٩٤.
٦- برهان غليون وآخرون: حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
٧- بشير محمد الخظرا: النمط النبوي - الخلفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٨- ثناء فؤاد عبد الله: مستقبل الديمقراطية في مصر ضمن مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الواحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٩- خالد ناصر: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: سلسلة كتب المستقبل العربي (٤) ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
١٠- دليل بيرنز: الديمقراطية، ترجمة محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، سلسلة المعارف العامة، بيروت، ١٩٣٨.
١١- ديفيد بيتهام وكيفن بويلي: مدخل إلى الديمقراطية، ترجمة احمد رمو، سلسلة دراسات فكرية (٣٢)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧.
١٢- سعدون هليل: علي الوردي في النفس والمجتمع، دار السعدون، بغداد، ٢٠٠٤.
١٣- سمير امين: ملاحظات حول مناهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ١٩٨٤.
١٤- صول. ك بادوقر، ترجمة جورج عزيز، دار الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٧.
١٥- طه حسين: الفته الكبرى، ج٢، القاهرة، ب ت.
١٦- عارف دليلة: ديمقراطية بنخبوية أم ديمقراطية شعبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٧٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
١٧- عباس سعيد الاسدي: النظام المثالي لتولي السلطة، بغداد، ٢٠٠٥.

١٨- عباس محمود العقاد: عبقرية الإمام علي، دار الانجلوا، القاهرة، ب ت.
١٩- عبد الغفار شكر ومحمد مورو: المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، سلسلة حوارات للقرن الجديد، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٣.
٢٠- عصام سليمان: مدخل إلى السياسة، ط٧، دار النظام للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩.
٢١- عصمت سيف الدولة: الديمقراطية والوحدة العربية في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، ١٩٩٩.
٢٢- علي ثويني ومازن لطيف: علي الوردي والمشروع العراقي، بغداد، ٢٠٠٩.
٢٣- علي عبد الهادي المرهج: الجهد الفلسفي للعلامة علي حسين الوردي، بحث ضمن كتاب الفلسفة العربية المعاصرة تحولات الخطاب من الجمهود التاريخي إلى مأزق الثقافة والايدولوجيا، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٤.
٢٤- علي الوردي: مهزلة العقل البشري محاولة جديدة في نقد المنطق القديم لا تخلو من سفسطة، دار ومكتبه دجلة والفرات، بيروت، ب ت.
٢٥- ----------: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط٢، المكتبة الحيدرية، قم، ١٩٩٦.
٢٦- ----------: الطبيعة البشرية، تقديم سعد البزاز، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.
٢٧- كري كار: الديمقراطية وغيرها، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، القاهرة، ١٩٩٢.
٢٨- محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، القوة والدولة، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٠.
٢٩- هشام عدوان: العلم والحرية والديمقراطية أعمدة الوطنية العراقية، نقلا من كتاب علي الوردي والمشروع العراقي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩.
٣٠- همايون كبير: العلم والديمقراطية والإسلام: ترجمة عثمان نويه، دار الهلال، مصر، ١٩٥٩.

ثانيا: الدوريات:

١- خضير عباس عطوان: العراق والتفسير الديمقراطي، مجلة أوراق عراقية العدد (٣)، مركز الفكر للدراسات والبحوث العراقية، بغداد، ٢٠٠٥.
٢- عارف دليلة: ديمقراطية بنخبوية أم ديمقراطية شعبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٧٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
٣- شاكر العزاوي: الديمقراطية برنامج سياسي أم أسلوب للحياة الجديدة ؟، مجلة الإسلام والديمقراطية العدد (٨)، بغداد، ٢٠٠٤.

ثالثا: الموقع على الشبكة الدولية (الانترنت):

١- علي القطبي: الديمقراطية في العراق وقفات مع الراحل علي الوردي، الموقع علي الشبكة الدولية (الانترنت)،.comwww.kitabat